الدولة والمتسولة في عصر محمد على (١٨٠٥– ١٨٤٨م)

د/ محمد محروس غزيل

كلية الآداب– جامعة القاهرة

مستخلص:

يهتم هذا البحث بدراسة موقف الدولة المصرية خلال عصر محمد علي باشا من فئة المتسولة، لاسيما وأنها امتلكت آنذاك مشروعًا تنمويًّا ضخمًا جعلها بحاجة ماسة للاستفادة من كافة الموارد البشرية المتاحة، واتباع آليات متعددة لمكافحة التسول، واستيعاب المتسولة، وتعديل سلوكهم بما يُسهم في تحويل تلك الفئة من السكان لمواطنين صالحين بعد دمجهم في المجتمع المصري، ومن ثم يصبحون عناصر فاعلة في مشاريع التنمية والبناء التي استهدفتها الدولة على امتداد النصف الأول من القرن التاسع عشر. وتحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على ماهية التسول والهيكل التنظيمي للمتسولة في مصر، ورصد أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي تلك الظاهرة في عصر محمد علي باشا، وأبرز مظاهر التسول وصوره التي مورست في عصر محمد علي باشا، إلى جانب محاولة رصد الآليات التي اتبعتها الدولة لمكافحة ظاهرة التسول.

Abstract:

This research focuses on examining the Egyptian state's approach during the era of Muhammad Ali Pasha toward the category of female beggars. At that time, the state had embarked on an ambitious developmental project, which created an urgent need to utilize all available human resources. This necessitated the adoption of various mechanisms to combat begging, integrate into society, and reform their behavior in a manner that would transform this marginalized segment into productive and law-abiding citizens. The goal was to make them active contributors to the developmental and construction projects pursued by the state throughout the first half of the nineteenth century

The study attempts to shed light on the nature of begging and the organizational structure of beggars in Egypt. It aims to identify the main reasons behind the growth of this phenomenon during the era of Muhammad Ali Pasha, highlight the most prominent forms and manifestations of begging practiced at the time, and examine the mechanisms adopted by the state to combat the phenomenon.

مقدمة:

تهتم هذه الدراسة برصد موقف الدولة المصرية خلال عصر محمد علي باشا من فئة المتسولة، لاسيما وأنها امتلكت آنذاك مشروعًا تنمويًّا ضخمًا جعلها بحاجة ماسة للاستفادة من كافة الموارد البشرية المتاحة، واتباع آليات متعددة لمكافحة التسول، واستيعاب المتسولة، وتعديل سلوكهم بما يسهم في تحويل تلك الفئة من السكان لمواطنين صالحين بعد دمجهم في المجتمع المصري، ومن ثم يصبحون عناصر فاعلة في مشاريع التنمية والبناء التي استهدفتها الدولة على امتداد النصف الأول من القرن التاسع عشر، وبالرغم من أهمية موضوع الدراسة إلا أنه لم ينل ما يستحقه من الدراسات الأكاديمية التي اتخذت من عصر محمد علي باشا موضوعًا لها.

وتسعى هذه الدراسة للإجابة على عدة أسئلة منها: ما الوضع القانوني للمتسولة في مصر قبل عصر محمد علي باشا؟ وهل شكَّل المتسولة طائفة مستقلة بذاتها؟ وما هي أسباب تنامي ظاهرة التسول في عصر محمد علي باشا؟ وما أهم مظاهر التسول وأشكاله خلال فترة الدراسة؟ وما أبرز الأساليب التي استخدمها المتسولة؟ وما هي الأماكن التي استهدفها المتسولة لممارسة نشاطهم فيها؟ وما الآليات التي اتبعتها الدولة في عصر محمد علي باشا لمواجهة ظاهرة التسول؟ وإلى أي مدى كانت تلك الآليات ملائمة وناجعة؟.

وتحتاج الإجابة على هذه التساؤلات تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية كما يلي:

- التعريف بالتسول والهيكل التنظيمي للمتسولة.
- أسباب التسول ومظاهره.
- أساليب التسول وأماكن ممارسته.
- الدولة وآليات مواجهة التسول.

وقد اعتمدت الدراسة على الوثائق المصرية غير المنشورة المودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، والتي من بينها وثائق سجلات مجلس الأحكام، وديوان التجارة والمبيعات، وسجلات ضبطية مصر، وسجلات محافظة دمياط، ووثائق المعية سنية تركي، وديوان شورى المعاونة، ومحافظ الوقائع المصرية، ومحافظ أبحاث، وبطاقات الدار وغيرها، كذلك اعتمدت الدراسة على الوثائق المنشورة كالأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا، وتقارير القناصل الأجانب وهي منشورة في كتاب بناء دولة مصر محمد علي، وفيليب جلاد قاموس الإدارة والقضاء، وعجائب الآثار للجبرتي، والخطط التوفيقية لعلي مبارك... وغيرها، فضلاً عن كتابات الرحالة الأجانب في مصر مثل إدوارد وليم لين، وكلوت بك وغيرهما، كذلك كان للدوريات المتاحة عن تلك الفترة دور كبير في تقديم مادة قيِّمة للدراسة، والتي تتمثل في جريدة الوقائع المصرية، هذا إلى جانب استفادة الدراسة من المراجع العربية والمعربة والأجنبية والرسائل العلمية والأبحاث والمقالات المنشورة.

التعريف بالتسول والهيكل التنظيمي للمتسولة:

يعرف التسوُّل بأنه طلب الصدقة من الأفراد في الطرق العامة(١)، ويُطلَق على الشخص الذي يمارس هذا الفعل لفظ "متسول" وهو الذي اعتاد الكسب باستجداء الناس بالسؤال المباشر، أو عن طريق جمع الصدقات أو التبرعات(٢)، ويعد المصطلح الأكثر شيوعًا الذي يُعرف به كل من يمارس التسول هو "شحاذ"(٣)، أي السائل المُلحّ الذي يستدر عطف الناس وإحسانهم(٤).

والتسوُّل في المجتمع المصري- كغيره من المجتمعات الإنسانية- ظاهرة قديمة، وكان نشاطًا مباحًا خلال فترة الحكم العثماني في مصر، حيث اعتُبر حرفةً ونظامًا معترفًا به بعد أن سُمح للمتسولة بالانخراط في طائفة اتبعت ذات التنظيمات الإدارية للطوائف الحرفية(٥) المدرجة لدى الدولة(٦)، وإن اقتصرت تنظيمات المتسولة على مدينة القاهرة(٧)، وكانت كافة

بيانات أعضاء طائفة المتسولة أو الشحاذين تسجل في الدفاتر الرسمية[٨] تمهيدًا لتحصيل الضرائب السنوية المفروضة عليها من قبل السلطة[٩]. وبالرغم من تمكين المتسولة من تكوين طائفة خاصة بهم بما يعني اعترافًا حكوميًّا بهم، وإضفاء شرعية على ممارسة التسول كحرفة مباحة لا يقع محترفوها تحت طائلة القانون، إلا أنها صُنفت دائمًا ضمن الطوائف الدنيئة[١٠] أو غير الأخلاقية[١١].

وقد ترأس طائفة الشحاذين أو المتسولة شيخٌ وقع على عاتقه عبء إدارتها، وتنظيم أمورها، إلى جانب جمع الضرائب من كل فرد بالطائفة، ومن ثم كان الشيخ بمثابة همزة الوصل بين أعضاء طائفة الشحاذين وبين السلطة الحاكمة[١٢]، كما كان مشاركًا في الاحتفالات والمراسم المهمة، وهو ما أكده الجبرتي عندما ذهب في حديثه عن الأمير إبراهيم بيك المعروف بأبي شنب أنه عندما" سافر أميرًا على العسكر المعين في فتح كريد، في غرة المحرم سنة أربع وألف، وركب الموكب، خرج أمامه شيخ الشحاتين، وجملة من طوائفه؛ لأنه كان محسنًا لهم، ويعرفهم بالواحد، وكان إذا أعطى بعضهم نصفًا في وجهه، ولاقاه في طريقه من جهة أخرى، يقول له: أخذت نصيبك في المحل الفلاني"[١٣]. كما رصد أندريه ريمون لجوء شيخ طائفة الشحاذين عام ١٦٩٢م إلى فرض إحدى الضرائب الاختيارية من أجل تقديم هدية إلى إبراهيم بك[١٤].

بينما قدم أوليا جلبي وصفًا دقيقًا لشيخ الشحاذين عندما ذهب إلى أن" شيخ السائلين رجل له تكية بميدان الروميلي، يتجمع فيها السائلون كلهم، ولهم اثنا عشر جاويشًا[١٥] يقفون عند باب الباشا، وباب قاضي العسكر، وإذا قصد الباشا إلى جهة أخبروا الشحاذين ليقفوا إلى جانبي الطريق صفوفًا، وبالقاهرة تسعة آلاف سائل مقيدون في سجل شيخهم ينالون الإحسان من الباشا والأعيان بحسب التقدير، فيدعون لهم بالخير، وإذا تطاول سائل بكلام بذيء كان ينبه على شيخه بذلك ليؤدبه، وإذا كان يوم إخراج الكسوة الشريفة سار

شيخ السائلين راكبًا حمارًا، وقد وضع على رأسه قاروفًا، وإلى جانبه خدامه، ويحمل الفلقة بيده، ويسير معه آلاف السائلين "(١٦).

أسباب التسول و مظاهره:

إذا كانت الدولة المصرية منذ عام ١٨٠٥م قد واجهت تحديات سياسية كبرى نتيجة سعيها المُلح لإقامة تنمية حقيقية بالبلاد، وإقامة اقتصاد وطني مستقل متوازن القطاعات(١٧)، فإنها وجدت نفسها كذلك أمام تحدٍّ اجتماعي لا يقل أهمية وخطورة عن ذلك التحدي السياسي والاقتصادي الذي واجهته، وبالرغم من أن هذا التحدي الاجتماعي ورثته الدولة الجديدة كإرث كبير تشكَّل عبر قرون عديدة، إلا أنها حاولت مجابهته حتى لا يعرقل مشروعها التنموي، ويتمثل ذلك التحدي الاجتماعي في ظاهرة التسول كأحد أبرز المشكلات الاجتماعية في مصر آنذاك، فوفقًا للإحصائيات الرسمية الصادرة عام ١٨٣٠م بلغ عدد المتسولة في شوارع مصر القديمة وبولاق فقط نحو أربعة آلاف متسول كانوا ينتمون إلى أديان وملل مختلفة، حيث كان من بينهم نحو مائتي شخص من أتباع الديانة المسيحية، ومائة شخص من اليهود، إلى جانب عدد من المسلمين(١٨).

ورُصد من بين هذا العدد نحو ألف شخص متسول لديهم عاهات بدنية لم تمكنهم من القدرة على التكسُّب، ويرجع وجود هذا العدد الكبير من أصحاب العاهات الجسدية إلى إقدام البعض على قطع أصابعهم أو خلع أسنانهم أو غير ذلك من الأمور كإحدى وسائل الفرار من الجندية آنذاك(١٩)، وهو إرث آخر ورثته الدولة الجديدة؛ فالعثمانيون استبعدوا الفلاحين وغيرهم من الخدمة العسكرية(١٩) مما جعلهم غير مؤهلين وغير مستعدين لهذا النظام الجديد، وبالتالي كان من الصعب على تلك الفئة الهاربة أن توجِد لنفسها فرص عمل بدواوين أو مصانع الدولة إذ كان الفارون من الجهادية موضع بحث دائم من قبل السلطات من أجل ضبطهم، وإعادتهم مرة أخرى(٢٠)، فقد جاء في أحد الأوامر الصادرة من محمد علي

باشا: "إنه علم من إفادته استنساب هدم منازل الفارين من العسكرية والمتسحبين من العمليات، وضبط مواشيهم المهربة بمعرفتهم، ويشير بأنه لا يجوز هدم منازلهم إنما متى ضبطت مواشيهم يجري تثمينها، وخصم الثمن من المطلوب منهم، وإضافة تلك المواشي على مواشي الميري بالبرية[٢١]، وأغلب هؤلاء الفارين كانت تصدر بحقهم أحكام وصلت حد الأشغال الشاقة[٢٢].

كذلك يرجع ازدياد أعداد المتسولة في القاهرة إلى عملية الهجرة من القرى إلى المدن نتيجة التسحب الجماعي من الأراضي الذي جرى بين صفوف الفلاحين نتيجة ممارسات بعض شيوخ القرى[٢٣] حتى أن الفلاحين لم يعودوا قادرين على الوفاء بالتزاماتهم الضريبية تجاه الدولة، وهو ما يؤكده الأمر الصادر من محمد علي باشا عندما ذهب إلى أنه" علم من خلاصة المجلس أسباب تسحب الأهالي بزعم القول من البعض عدم اقتدارهم على دفع قيراط واحد مما عليهم لجانب الميري لعدم تكسبهم"[٢٤]، ولهذا تمت عمليات فرار جماعي سواء من قرية إلى مدينة، أو من قرية إلى قرية أخرى؛ فقد فر أربعون فلاحًا مع أولادهم من قرية الشبانات بالشرقية[٢٥] إلى قرية فوة[٢٦]، وأقاموا بها[٢٧]، وكان هؤلاء المتسحبون تقيد أسماؤهم وكافة بياناتهم في قوائم خاصة بكل ناحية، وكُلف حكام الأخطاط ونظار الأقسام والمشايخ بضبطهم وإحضارهم[٢٨]؛ فقد انتُدب يوسف أفندي المعاون من قبل محافظ الإسكندرية للبحث عن الفلاحين الفارين من أصحاب الأطيان وإعادتهم[٢٩]، ومن ثم لم يتمكن أغلب النازحين من الريف إلى المدن من احتراف أية مهن، ولهذا اضطر البعض منهم تحت ضغط تلك الظروف لأن يتسول بالطرقات؛ فقد وجد سيد أحمد من البنهاوية قبلي في شوارع القاهرة يسأل الناس[٣٠].

واتبع المتسولة أشكالًا وصورًا متعددة في تسولهم خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فكان هناك ما يعرف حاليًا في علم الاجتماع بالتسول الظاهر أو المباشر؛ أي أن

التسول يُمارَس بصورة علنية وصريحة[٣١]، كما كان هناك ما اصطلح عليه التسول المقنع أو المبطن أو غير المباشر، وبواسطته كان الشخص يلجأ إلى ممارسة نشاط اقتصادي هامشي يعد مشروعًا في ظاهره، لكنه في حقيقته تسول مستتر إذ يطلب صاحبه الصدقة، وقد مارس الغجر[٣٢] هذا النوع من التسول؛ فكان منهم المداحون والطبالون والقراءون ومهن التسلية التي ترتبط قيمة المتفرج المستمتع بها والمشاهد لفنونها بمدى تقديره لدرجة الإمتاع التي تسببها، والتي من بينها الجعيدية "القرداتية"[٣٣]، وظهرت جماعة تعرف بالأدباتية وهم من المتسولين الذين يتميزون بطلاقة اللسان في الشعر، ويتبعون الفن الارتجالي الهزلي، ونمط ملابسهم الغريب، وبعضهم استخدموا آلات موسيقية، واتبعوا الإلحاح في طلب الأموال[٣٤].

فضلاً عن ذلك كان هناك التسول الاحترافي، والذي يعد أخطر أشكال التسول، حيث يمارسه قطاع من المتسولة بغرض التكسُّب وتكوين ثروات[٣٥] رغم أن ظروفهم الصحية والعمرية تسمح لهم بالانخراط ببيئات العمل المختلفة في ظل خلوهم من أية أمراض أو أسباب ملحة تجبرهم على احتراف التسول[٣٦]. وقد أورد إدوارد وليم لين حادثة تؤكد ذلك عندما أوضح أنه" وجد فلاحًا أعمى كان يتجول في شوارع القاهرة بمساعدة فتاة صغيرة هي ابنته، وكان الاثنان يسيران شبه عاريين دائمًا في الشوارع يتسولان، واعتاد هذا الفلاح جلب متسول تركي يوميًّا إلى منزله ليتناول معه العشاء، وذات يوم غاب الفلاح المتسول عن منزله، وكانت ابنته موجودة، وأعدت العشاء للمتسول التركي الصديق الذي جلس يأكل وحده، وحدث أن وقعت يد التركي صدفة على جرة محشوة مالًا، فحملها بكل بساطة، وكان في الجرة مائة وعشرون أكياسًا[٣٧] من المال[٣٨]"، وهو ما يعكس حجم الثروات المالية الهائلة التي حققها المتسولة من وراء احتراف التسول.

وإلى جانب هذه الأشكال المتعددة للتسول كان هناك ما يعرف بتسول غير القادر؛ وهو تسوُّل العاجز أو المريض أو لأي سبب يكون مانعًا للمتسول من الكسب المشروع(٣٩) كبعض الأشخاص الذين يلجأون إلى التسول نظرًا لعدم قدرتهم على التكسب لأسباب مرضية(٤٠)، أو لكبر سن البعض، وعدم وجود عائل لهم(٤١)، وبالتالي فإنه على الرغم من اتخاذ التسول صورًا وأشكالًا كثيرة اختلفت من شخص إلى آخر، لكن الغاية من التسول دائمًا واحدة وهي الحصول على أكبر قدر من الأموال.

آليات التسول وأماكن ممارسته:

استعمل المتسولة أساليب محكمة عند ممارستهم التسول حتى يتمكنوا من جذب أهالي المناطق التي يسيرون فيها إليهم، ويكسبون استعطافهم؛ وذلك من خلال قيام بعض المتسولة بالمتاجرة بعجزهم ومرضهم، أو بآفة نزلت بهم كالجرب والبرص، أو بعاهة ألمَّت بأيديهم أو أقدامهم(٤٢)، وهو ما رصده إدريس أفندي في مذكراته عندما ذهب إلى أنه" في أسواق القاهرة يمر أمامك متسولون مصابون بأورام ضخمة، أو بداء الفيل البشع"(٤٣)، كما تعمد بعض المتسولة الأصحاء الخاليين من أي داء تصنُّع العرج أو العمى(٤٤). كذلك راحوا يستعملون عبارات ذات صبغة دينية اعتادوا ترديدها بصفة دائمة كان أشهرها" يا رحمن يا رب"، "لله يا محسنين"، "لقمة عيش يارب"، يا ما أنت كريم يا رب"... وغيرها، وكان أغلب هذه العبارات يستخدم في فترة النهار، بينما هناك عبارات كثر استعمالها في المساء مثل" عشانا هدية منك يا رب"، ووجدت عبارات أخرى اقتصر استعمالها على يوم الجمعة كعبارة" يا نهار الجمعة الفضيل"(٤٥).

فضلاً عن استخدام بعض المتسولة أسلوب الحلف بأولياء الله الصالحين؛ فقد وجد شخص كان يعمل في فاوريقة السيدة زينب بالقاهرة يُدعى محمد ربيع" يسأل الناس الإحسان، ويُحلِّف الناس بالأولياء والصالحين ليعطوه الإحسان"، والبعض الآخر من

المتسولة استغل قراءة القرآن من أجل الحصول على الصدقات؛ فقد ضبط الشيخ عيسوي بن أحمد من درب سعادة بالقاهرة يتلو القرآن بالطريق بقصد الإحسان(٤٦)، إلى جانب ذلك اعتاد معظم المتسولة على ممارسة نشاطهم وهم يرتدون ثيابًا رثة حتى يتمكنوا من إقناع الشخص الذي يتعامل معهم بمدى بؤسهم الشديد وحالتهم المتردية(٤٧)، بل إن بعضهم بالغ في إظهار حالة البؤس، فكان يجلس في الطرقات "عريانا" بدون ملابس(٤٨)، وأقدم قطاع من المتسولة على طرق أبواب المنازل المغلقة حتى يخرج منها أربابها فيطالبونهم ببعض الأموال أو الأطعمة او أشياء أخرى(٤٩).

واستهدف أغلب المتسولة الأماكن المزدحمة بالأهالي لممارسة نشاطهم فيها كالأزقة والحارات والأسواق(٥٠) والطرق والشوارع(٥١)؛ فقد رصدت الوثائق بضعة آلاف من المتسولة بشوارع القاهرة(٥٢)، كما رصدت أعدادًا من الأشخاص أمثال حسن الكفراوي بالمنوفية، وسيد أحمد سلام بالجيزة يتسولون من الأهالي في الطريق(٥٣)، ووُجدت أعداد أخرى من المتسولة في الطرق العامة بالدقهلية والشرقية(٥٤) مما يعني أن ظاهرة التسول في النصف الأول من القرن التاسع عشر لم تقتصر على مدينة القاهرة وحدها.

كما تسرب قطاع كبير من المتسولة بداخل الأماكن المخصصة لإقامة الشعائر الدينية كالكنائس والمساجد(٥٥)، وكان استهدافهم لدور العبادة باعتبارها البقعة الأمثل لاستدرار عطف المصلين الذين يعتقدون بضرورة إعطاء الصدقة للمتسولة كونها جزءًا من العقيدة(٥٦)، وهو ما أكده كلوت بك الذي ذهب إلى أنه" وُجدت بالقاهرة جماعة من المتسولين الذين كانوا يتاجرون بالعواطف التي يستفزها الإسلام في نفوس المسلمين بما فرضه عليهم من الزكاة والإحسان حتى اقتنوا من المال شيئًا كثيرًا"(٥٧). لهذا أرجع إدوارد وليم لين ازدياد أعداد المتسولة في القاهرة إلى الهبات والحسنات التي يقدمها السكان للمحتاجين والمتسولين الذين يجوبون الشوارع ودور العبادة(٥٨).

وتعد المناسبات الدينية الكبيرة بمثابة موسم عظيم للمتسولة، حيث يرُوج فيها نشاطهم، ومن أهم تلك المناسبات شهر رمضان، أو عيدا الفطر والأضحى، أو الأعياد القبطية(٥٩)، أو مواعيد انعقاد الموالد(٦٠) التي تقام عادة حول أضرحة الأولياء الصالحين من المسلمين أو القديسين الأقباط(٦١)، فقد رُصد قطاع من المتسولة يجوبون مولد السيد البدوي بطنطا(٦٢).

الدولة وآليات مواجهة التسول:

وإزاء تنامي ظاهرة التسول في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتعدد صورها وأشكالها اتجهت الدولة المصرية لاتخاذ إجراءات حيالها، ومجابهتها بكل الوسائل، واستيعاب فئة المتسولة واحتوائهم ودمجهم في المجتمع كمواطنين يساهمون في عمليات البناء والتنمية التي ترغب فيها الدولة آنذاك(٦٣).

وتميزت سياسة الدولة المصرية في عصر محمد علي باشا بتعدد آلياتها في مواجهة ظاهرة التسول والفئات الممارسة لها، ومحاولة سد الطريق أمام الأسباب المؤدية إلى تنامي تلك الظاهرة، ومن ثم سعت أولًا نحو إيجاد فرص عمل منتظمة لهؤلاء المتسولة باعتبار أن البطالة أحد الروافد التي تغذي ظاهرة التسول، وتساعد على انتشارها خصوصًا أن الدولة في ذلك الوقت كانت تعاني من أزمة عمالة حقيقية، فوجدت ضالتها في هؤلاء المتسولة الذين عولت عليهم في النهوض بقطاع الصناعة الناشىء(٦٤)، لهذا أصدر محمد علي باشا العديد من الأوامر المرتبطة بتجميع المتسولة من كافة الجهات من أجل دمجهم في العمالة المصرية كان من بينها الأمر الصادر عام ١٨٢٩م الذي قضى بإلحاق كافة المتسولة بالورش والمصانع الحكومية(٦٥)، وكلف مشايخ الحارات بإلحاق الصبية والمتسولة قسرًا بالمصانع التي أنشئت بالقاهرة والأقاليم(٦٦).

وكان بمجرد حضور المتسولة إلى المؤسسات الصناعية المختلفة- سواءً كانوا من الذكور أو الإناث- يتم فرزهم جيدًا لإلحاق أصحاء البنية، والذين لديهم القدرة الحقيقية على العمل بالورش والمصانع، واستبعاد الأشخاص الذين يتضح عدم ملاءمة ظروفهم الصحية لطبيعة العمل(٦٧)، وهذا التمييز بين المتسولة الأصحاء والعاجزين يعكس جدية الدولة في إكساب هذه الفئة مهارات العمل بمصانعها، وليس مجرد ملء الأماكن الفارغة بها.

وعقب إجراء عملية الفرز الجيد كان الأشخاص المقبولون بتلك الورش يخضعون لفترة تدريب وتأهيل تمكنهم من اكتساب مهارات الصنعة وإجادتها، وبمجرد انتهاء فترة التدريب والإلمام بأساسيات الصنعة كانت ترتب لهم ماهية يومية قدرت وفق الأعمار السنية لكل منهم؛ حيث خُصصت للشخص الأكبر سنًّا ماهية بلغت خمسًا وعشرين فضة، وعشرين فضة للشخص صاحب العمر الصغير، أما الطفل فقد بلغت ماهيته خمس عشرة فضة(٦٨)، وكانت هناك تقارير يتم إعدادها عن سلوك المتسولة بالورش من قبل النظار للوقوف على المجتهد منهم ومكافأته، ورصد المهمل ومجازاته، وكان يتم عرضها بصفة دورية على الجهات المختصة(٦٩).

وكان إلحاق المتسولة بالورش الصناعية بمثابة تحدٍّ صعب للدولة المصرية بعد أن شهدت المصانع التي استقبلت الأطفال المتسولة هروب أعداد كبيرة منهم إلى أهاليهم؛ ربما لعدم تكيفهم مع تلك البيئة الجديدة، وعدم جدية بعض المسئولين في التجاوب مع سياسة الدولة في التعامل مع المتسولين نظرًا لعدم اقتناعهم بتلك الفئة(٧٠)، كما أن بعض نظار الورش مارسوا إجراءات إدارية اتسمت بالتعقيد حيث كانوا لا يقبلون المتسولين إلا عقب تقديم ضامن يمكن الرجوع إليه إذا ما هربوا مما كان يتسبب في تأخير إجراءات إلحاق العديد منهم بتلك الورش(٧١)، فضلاً عن ذلك فإن متوسط الأجور كان منخفضًا مقارنة بما كان يتم تحصيله بواسطة التسول(٧٢).

الأمر الذي دفع الباشا الى حث المسئولين على ضرورة تشغيل المتسولة بعد فترة التدريب حتى أنه أرسل أمرًا إلى محافظ دمياط ذهب فيه إلى" أنه علم من تقريره عدم صرف أجر الأولاد السابق إرسالهم لأجل التعليم بترسانة[٧٣] دمياط البالغ قدره يومي غرش واحد[٧٤]، وعدم تشغيلهم للآن لعدم وجود شغل بالترسانة على أنه لو كان صار تشغيلهم نجارين بفلايك الأهالي لكانوا اكتسبوا زيادة تمكن الصنعة والأجرة، وأن بقاهم بدون شغل معطلين ما هو إلا حماقة ناظر الترسانة، وبناءً عليه يشير بتشغيلهم"[٧٥].

ويبدو أن هروب الصبية والأطفال المتسولة من المصانع والورش كان يتم أحيانًا بالاتفاق مع أهلهم؛ لأنهم كانوا بمجرد العودة إلى أوكارهم بالحارات كانت كل أسرة تسرع بالانتقال بأبنائها العائدين إلى حارة أو قسم آخر حتى يتمكنوا من ممارسة التسول بعيدًا عن نظر شيخ حارتهم[٧٦]، ولكن شهد أغلب الحالات القبض على هؤلاء المتسولة الهاربين، وإعادتهم إلى المصانع مرة أخرى[٧٧].

فيما توسعت الدولة في توفير فرص عمل للمتسولة، ولم تقصرها على الورش الصناعية إذ عملت على تعبئة بعضهم في جهاز الحكومة الإداري[٧٨]، والبعض الآخر توفرت له فرص الاشتغال بالزراعة والفلاحة بالنواحي المختلفة[٧٩]، وفي الوقت نفسه قامت بإصدار أوامرها بجمع كافة الأشخاص العاطلين الذين لا عمل لهم لاسيما المتسولين والنازحين من الصعيد الذين هجروا قراهم بحثًا عن فرص عمل لإيجاد وظائف لهم[٨٠].

أما الأجانب المقيمون في مصر الذين استسهلوا العمل بالتسول لتحقيق مكاسب مالية، فقد اهتمت دولة الباشا بترحيلهم إلى بلدانهم، حيث أصدر أمرًا إلى بوغوص بك[٨١] ذهب فيه إلى أنه" بالنسبة لتكاثر وجود طائفة الإفرنج بمصر بلا صنعة ولا كسب ولا مأوى، ولوجود قنصلي إنجلترا وفرنسا عنده قد تذاكر معهما في شأن دفع هؤلاء قد استنسب تبليغ عموم القناصل بإعادة من لا كسب ولا صنعة ولا مأوى له من رعايا الإفرنج إلى بلادهم بعد

تبليغ احتراماته له، ويشير في ذلك إلى تخلص الحكومة من شرورهم "[٨٢]، كما أصدر أمرًا آخر قضى" بنفي رعايا الأجانب الخاليين من الصناعة والتجارة والمشبوهين إلى بحر برا، ومكاتبة القنصل بذلك "[٨٣]، وأبقت الدولة فقط على الأجانب الذين يمارسون التجارة أو الصناعة في البلاد، ولهم حسابات مع الحكومة المصرية [٨٤] أمثال أنسطاسي[٨٥] وسيزينا[٨٦] وتوسيجة[٨٧] وجوبس ثوربون[٨٨] وبتراكي[٨٩]....وغيرهم، والذين خضعوا لمراقبة دقيقة من قبل الدولة [٩٠] إذ كانت بياناتهم مقيدة في دفاتر خاصة احتوت على أسمائهم وجنسياتهم وعددهم وحرفهم والحالة الاجتماعية لكل منهم[٩١].

وفي إطار مواجهة الدولة لتنامي ظاهرة التسول، وكثرة المتسولة بالمجتمع اتجهت منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى نزع الصفة الشرعية عن المتسولة، وعدم اعتبارهم طائفة حرفية معترفًا بها كباقى الطوائف الأخرى، وهو الوضع الذي كان سائدًا من قبل، وذلك عندما قررت إلغاء الضريبة أو الفردة التي طالما فرضت على طائفة المتسولة، حيث أصدر محمد علي باشا أمرًا في ١٦ مايو ١٨٣٦م قضى بعدم تحصيل فردة من طائفة الشحاتين[٩٢]، كذلك جرمت الدولة التسول بكافة أشكاله حتى أنها أمرت بمنع كافة الأشخاص الذين يمارسون التسول بجميع الجهات، وعدم مرورهم بالأسواق والأزقة، والقبض عليهم وإرسالهم إلى مستشفى الأمراض العقلية؛ ففي ٣٠ نوفمبر ١٨٣٤م أصدر محمد علي باشا أمرًا إلى مأموري الضبطية قضى" بمنع مرور الشحاتين الذين يشحتون بالأسواق والأزقة، حيث إن المرقومين سيجري إرسالهم إلى المرستان[٩٣]"، الأمر الذي يعني أن الدولة لم تعد تعترف بالمتسولة كطائفة حرفية يسري عليها ما يسري على غيرها.

وقد تعاملت الدولة مع الأشخاص المتسولة الذين تم جمعهم من كافة النواحي بآدمية غير مسبوقة حتى أنها قدمت لهم الرعاية الصحية بعد جمعهم؛ حيث خصصت لهم أماكن بالمستشفيات الحكومية، وزودتها بالأطباء والأجزاخانات[٩٤] من أجل تشخيص حالتهم

الصحية، وصرف العلاج لهم(٩٥)؛ إذ تم إيداع أعداد من المتسولة باسبتالية قصر العيني الملحقة بمدرسة الطب، والتي احتوت على قاعات خاصة للرجال وأخرى للنساء، وكانت مزدوة بنحو ألف ومائة وخمسين سريرًا، كما تم إلحاق قطاع آخر من المتسولة باسبتالية المجاذيب بالعباسية(٩٦)، وأنيط بمأمور الديوان الخديوي ترتيب الكساوى لهؤلاء المتسولة(٩٧).

كذلك عملت الدولة على توفير المسكن المناسب لهم لتجنيبهم الجلوس بالطريق أو بالمقابر أو الأماكن غير الملائمة للاستعمال الآدمي، لهذا قامت بإنشاء ملاجىء وتكايا(٩٨) تتوفر بها أساسيات الحياة لإيواء المتسولة والعاجزين عن العمل(٩٩)، حيث أخذت تنشىء تكايا جديدة في الوقت الذي اهتمت فيه بإصلاح التكايا القديمة كتكية حسن بن إلياس الرومي بالقاهرة التي كانت عامرة بالدراويش(١٠٠) على حد قول علي مبارك، كما كان بشارع النحاسين عدد من التكايا أشهرها تكية درب قرمز، وتكية السيدة نفيسة بالقاهرة(١٠١)، وتكية عبدالرحمن كتخدا التي أنشئت في مطلع القرن التاسع عشر، واحتوت على اسبتالية(١٠٢) خاصة بالنساء(١٠٣).

وظلت التكايا كمؤسسة اجتماعية لاستقبال المتسولين والفقراء والمساكين من غير أصحاء البنية المحالين إليها من قبل الضبطية، وإيداعهم فيها من أجل تقديم الحاجات الأساسية لهم(١٠٤)، والتحفظ عليهم بتلك الأماكن حتى تتوافر الظروف البيئية المناسبة لخروجهم إلى المجتمع كمواطنين صالحين(١٠٥)، كما ضمت التكايا الأطفال الذين لا عائل لهم، وانتشروا بالطريق، وبهم عاهات جسدية تمنعهم من القدرة على التكسب(١٠٦)، وكان كافة الأشخاص المتسولة الذين تم إلحاقهم بتلك التكايا تسجل بياناتهم بالسجلات الحكومية للوقوف على احتياجاتهم وتوفيرها(١٠٧).

وقد ترأس كل تكية ناظرٌ أو شيخٌ من أجل إدارتها، وتنظيم حركة العمل بها، ومتابعة سلوك المتسولة بأمر من محمد علي باشا الذي أمر موظفيه بأنه يجب أن يجعلوا بكل تكية" ...

شخصًا ناظرًا ليكون فيهم ناهيًا آمرًا حتى تصير عواملهم عن هذا العمل منكفة، ولا يسلكوا تلك الطريقة التي اتخذوها حرفة.."[١٠٨]، لهذا عين عبدالقادر أفندي شيخ تكية القصر العيني[١٠٩]، وكان ناظر التكية إذا أخل بأداء المهام الموكلة إليه، أو اتضح إهماله في متابعة المتسولة توقع عليه عقوبات رادعة؛ فعندما قامت سيدتان مقيمتان بإحدى تكايا القاهرة بسرقة أوانٍ نحاسية من بعض المنازل بلغ ثمنها ٢٠٣ قروش، وتم القبض عليهما، وعندما عجزتا عن استيفاء المبلغ المطلوب تم استدعاء ناظر التكية، وتحصيل المبلغ منه لإهماله في متابعتهما، مع حبسه شهرًا في محل خدمته بدون مرتب، كما حُكم على السارقتين بإقامتهما بالتكية مدة خمس سنوات[١١٠].

ونشطت الدولة في رعاية تلك التكايا، وأفردت لها مخصصات مالية من أجل الإنفاق عليها، والوفاء بتلبية احتياجات كافة المتسولة من أطعمة وأكسية، والتي كانت تقدم لهم بدون مقابل[١١١]، ولهذا ترتب لتكية قصر العيني مبلغٌ سنويٌّ قُدر بـ ٢٢٥ , ١ قرشًا، كما ترتب لتكية خاير بك مبلغ ٢٦٨ , ٢ قرشًا[١١٢]، ولضمان عدم انقطاع إنفاق هذه التكايا، وتقديم خدماتها لزائريها قامت الدولة بوقف بعض الأراضي بالمديريات على التكايا من أجل الإنفاق عليها، والقيام بأعمال صيانتها وترميمها بصفة دورية[١١٣]؛ فقد أصدر محمد علي باشا أمرًا في مارس ١٨٤٤م بوقف ٧٤٢ , ١٠ فدانًا من جفلكيْ[١١٤] كفر الشيخ[١١٥] ومحلة إسحاق[١١٦] بالغربية على إحدى تكايا المتسولة والفقراء[١١٧]. وقد احتوت كل تكية على مطابخ نشطت في تقديم الأطعمة لهؤلاء المتسولة يوميًّا صباحًا ومساءً، والتي كانت عبارة عن خبز وعدس وأرز[١١٨]، كما كان يصرف لهؤلاء المتسولة الأكسية اللازمة حسب طبيعة فصول السنة؛ فخصصت لهم كساوى في الشتاء، وأخرى في الصيف[١١٩].

فضلاً عن ذلك قامت الدولة بتخصيص إعانات مالية سنوية لهؤلاء المتسولة بداخل التكايا، وكان ديوان الروزنامة[١٢٠] هو المكلف بصرف تلك الإعانات[١٢١]، غير أن مسألة

تخصيص إعانات مالية للمتسولة لم تكن مستحدثة في عصر محمد علي باشا، فقد رصد الجبرتي محاولة مماثلة أثناء تواجد الحملة الفرنسية في مصر في سعيها للحد من تفاقم ظاهرة التسول، فقد"... أمر الفرنسيون بجمع الشحاذين، وجعلوا لهم نفقات تصرفها لهم الأوقاف(١٢٢).

وبهذا الشكل حاولت الدولة توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمتسولة بعد ان أصبحت التكايا سكنًا لهم، وبالتالي كان هؤلاء المتسولة يمارسون مهنهم المشروعة في مصانع الدولة ودواوينها نهارًا، ثم يعودون إلى تكاياهم عقب انتهاء أشغالهم مساءً(١٢٣)، ولم يقتصر تواجد تلك التكايا الخاصة بالمتسولة على القاهرة، بل امتدت إلى نواحي الأقاليم، وكلفت الدولة الضبطية بالقبض على كل شخص متسول يتم العثور عليه في أية جهة من الجهات التي توجد بها ملاجىء أو تكايا خاصة بالمتسولة، وإرساله إليها قسرًا، مع عدم السماح له بالخروج منها لمدة ثلاثة أشهر يظل فيها في حكم المحبوس حتى انقضاء المدة(١٢٤)، بينما الأشخاص الذين كانوا يمارسون التسول في جهات غير مزودة بتكايا أو ملاجىء، ويتضح أن حالتهم الصحية جيدة، ولديهم القدرة على العمل، وتحقيق الكسب الذي يمكنهم من عدم ممارسة التسول، فكان يتم مجازاتهم بتشغيلهم في الأبنية الحكومية التي تقع في الجهة التي عثر عليهم فيها لمدة تتراوح ما بين شهر واحد إلى ثلاثة أشهر(١٢٥).

وعقب توفير الدولة للمستشفيات والتكايا وفرص العمل للمتسولة سعت إلى تغليظ عقوبات التسول التي وصلت إلى حد الحبس في السجون كعقوبة رادعة استخدمتها الدولة تجاه بعض الأشخاص الذين تمسكوا باحتراف التسول، وتغليبهم إياه على حياة العمل والإنتاج، لهذا كلفت الضبطية بالتعامل مع هذا النوع بصرامة وحزم، والقبض على المتسولة وقطاع الطرق واللصوص بكافة النواحي لمنع حدوث أضرار(١٢٦)؛ حيث تم القبض على شخصين بالإسكندرية أثناء ممارستهما التسول في الشوارع(١٢٧).

كما أصدرت الدولة أوامرها بضبط كل من يوجد بالشوارع والحارات"عريانًا أو مكشوف العورة، وعدم اعتنائه بستر نفسه، فبعد التحقيق معه إذا وُجد فقيرًا لا يحتكم على ستر نفسه، كانت تصدر الأوامر باستخدامه بالأجرة، ومن هذه الأجرة يكسو نفسه وأولاده"(١٢٨)، وكان الأشخاص السجناء على ذمة قضايا التسول إذا اتضح أنهم ليس لديهم أحد طيلة تواجدهم بالسجن كانت الدولة تتولى الإنفاق عليهم وكسوتهم مدة حبسهم من واقع ميزانية رصدت لذلك الغرض(١٢٩).

كذلك كان من بين الآليات التي اتبعتها الدولة لمجابهة ظاهرة التسول وضع القوانين واللوائح التي تضمن حماية الطفل، وعدم إتاحة الفرصة لاستخدامه في أنشطة التسول باعتبار أن أغلب المتسولة كانوا من فئة الأطفال(١٣٠)، وهو ما أكده إدوارد وليم لين عندما ذهب إلى أنه:" ولاعجب أن رأيت الأطفال عراة تمامًا في القاهرة؛ فلقد وقع نظري مرارًا على فتيات بين الثانية عشر والعشرين من عمرهن أو أكثر لا تستر أجسادهن سوى رقعة ضيقة حول أردافهن يتسولن في شوارع القاهرة"(١٣١). لهذا نص العديد من اللوائح صراحة على عدم الترخيص للطفل الذي هو دون سن الثامنة بالمرور بمفرده بالطرق والأماكن العامة وكافة الجهات المزدحمة بالأهالي، وأن سيرهم في الشوارع والمناطق المختلفة يكون بصحبة أهلهم وذويهم(١٣٢)، وبالتالي فإن وعي الدولة آنذاك بأهمية حماية الطفل ورعايته، وعدم تركه فريسة سهلة لكل فئة خارجة عن القانون يعكس اهتمامها بكافة مكونات البنية الاجتماعية في مصر.

ولتجفيف منابع التسول اهتمت الدولة بتقديم رعاية اجتماعية متكاملة للفئات الفقيرة أو محدودة الدخل التي كانت أكثر عرضة من غيرها لأن يتجه بعض أفرادها إلى التسول كلما ضاقت بهم سبل الحياة، لهذا عملت الدولة على تأمين معاشات منتظمة لموظفى الجهاز الحكومى الذين تعرضوا لإصابات تُعيقهم عن الاستمرار في العمل بعد ثبوت ذلك بشهادة طبية(١٣٣)؛ فعندما ذهب مصطفى العشجي للباشا وشكا له من أنه كان" مستخدمًا في مطابخ

أفندينا إلا أني أصبحت ذي عاهة، ولم يبقى عندي قدرة على الخدمة، وأنه قطع تسعين قرشًا من ماهيتي البالغ قدرها مائة وخمسين قرشًا، فقد عين للمذكور معاش قدره قرش واحد يوميًّا من جمرك بولاق مراعاة لخدماته السابقة"(١٣٤). كما خصصت الدولة لأسرة كل موظف متوفًّى معاشًا لإعانتها على الحياة(١٣٥)؛ فعندما تقدم شخص يُدعى رشوان بطلب أكد فيه أن والده كان يعمل كاشفًا(١٣٦)، وتُوفي، وأصبح هو وأسرته يتامى، بادرت الدولة بتخصيص مبلغ مائتي قرش بصفة ماهية لهؤلاء اليتامى شهريًّا (١٣٧)، ورُصد من واقع ميزانية الدولة لعام ١٨٣٧م أن المبالغ التي خصصت لإعانات زوجات الموظفين المتوفين وأبنائهم بلغت ١٧ , ٨٠٠ كيس(١٣٨).

كذلك خصصت الدولة معاشًا لأسر الجنود الذين خاضوا الحروب، وترتب عليها إصابتهم بعاهات أقعدتهم عن العمل، ومنعتهم من التكسب والإعاشة(١٣٩)، حيث أمر محمد علي باشا ناظر الجهادية بأنه:" بناءً على ما شاهده حال مروره بالأقاليم وجود أشخاص أصحاب عاهات متضررين من حالة معاشهم بعروضات، وأن من هؤلاء من أفنى عمره في العسكرية، وأصيب بها وهو فيها، ومنهم من أصيب بالعلة وهو ببلده، وعليه يشير بتحقيق وفرز النوع الأول من الثاني، وترتيب المعاش الكفاية للنوع الأول الذي أصيب بالعاهة أثناء خدمته العسكرية"(١٤٠)، وأصدر الديوان الخديوي لائحة خاصة بمعاشات أرامل الجنود القدامى كانت تصرف المستحقات المالية وفقًا لها(١٤١)، وكانت الخزينة الخديوية هي الجهة المخولة بصرف تلك المستحقات(١٤٢)، حيث بلغ حجم المعاشات التي صرفت للمتقاعدين من الجنود ٣٢٨ كيسًا عام ١٨٣٧م(١٤٣).

فضلاً عن ذلك توسعت الدولة في صرف المعاشات للطبقات المتدنية التي لا تنتمي لأجهزة الدولة الحكومية ومؤسساتها؛ فقد منحت معاشات لجميع النساء الأرامل الفقراء ممن لا يجدن من يعولهن، وهو ما تم رصده من واقع الميزانية السنوية العامة للدولة لعام ١٨٣٣م، والتي جاء في أحد بنودها صرف ٠٠٠ , ٣٠ جنيه للنساء الأرامل(١٤٤).

كذلك اهتمت الدولة بالنظر في كافة العرضحالات، ومحاولة إيجاد حلول للقضايا المطروحة فيها من قبل تلك الفئات الاجتماعية الفقيرة(١٤٥)؛ فعندما قدمت عريضة من شخص يُدعى مصطفى هندي من قرية دمينكة(١٤٦) بالغربية يروي فيها قيام شيخ بلدته أحمد قابي بالاستيلاء على منزله، وأقام فيه، وطُرد هو وأولاده للخارج حتى أصبح على قارعة الطريق تدخلت الدولة لحل تلك المسألة(١٤٧)، وعندما قدمت السيدة أم كلسوم عريضة أوضحت سوء حالتها، وعدم قدرتها على التعيش تم إعطاؤها مقدارًا كافيًا من التعيينات(١٤٨)، كما قدم شخصٌ يُدعى علي كاشف عرضحالًا أوضح فيه اضطراره وبؤس حاله، ويطلب من المراحم أن يخصص له معيشة كافية، فخصص له مقدارًا من الروزنامة لمعيشته(١٤٩).

كما خُصص لبعض الفئات معدومة الدخل مبلغٌ يومي كان يتم صرفه من قبل الضربخانة (١٥٠) أو الروزنامة، ويُعطى كل منهم إذنًا بصرفه(١٥١)؛ فقد صرف عدد من السيدات زينب ونفيسة وآمنة مبالغ سنوية من الروزنامة من باب الإحسان حتى لا يلجأن إلى التسول، وسلمت لهن السندات اللازمة بذلك(١٥٢).

وبهذا الشكل حاولت الدولة المصرية في عصر محمد علي باشا سد كل رافد يمكن أن يغذي التسول، ويؤدي إلى ازدياد أعداد المتسولة من خلال سعيها لتوفير أساسيات الحياة للفئات محدودة أو حتى منعدمة الدخل، وهو دور اجتماعي مهم لعبته الدولة على مدار ما يقرب من نصف قرن، غير أنه من الصعب الحكم على مدى نجاعة هذه الإجراءات في التخلص تمامًا من التسول؛ لأنها ليست مرتبطة بقرارات حكومية فقط، وإنما ترتبط أيضًا بسلوك الأفراد الممارسين للتسول أنفسهم، ومستواهم الثقافي، وأيضًا العاطفة المجتمعية التي غالبًا ما تظهر تجاه تلك الفئة، لكن على أية حال فهي محاولة مهمة من قبل الدولة المصرية أكدت من خلالها مدى اهتمامها بالإنسان المصري.

خاتمة

يتبين من خلال هذه الدراسة الوضع القانوني للمتسولة في مصر قبل عصر محمد علي باشا، وانخراطهم في طائفة مستقلة بذاتها اتبعت ذات التنظيمات الإدارية المتعارف عليها في تكوين الطوائف الحرفية الأخرى في المجتمع المصري، وبالتالي اكتسب التسول شرعية، ولم تكن ممارسته جريمة يعاقب عليها القانون، وهذا الإرث الاجتماعي الصعب الذي تشكل عبر قرون كثيرة اصطدمت به الدولة المصرية الحديثة التي امتلكت مشروعًا تنمويًّا ضخمًا منذ عام ١٨٠٥م، ومن ثم بات من الضروري قيامها بمجابهة هذا الوضع غير الطبيعي، ومكافحة ظاهرة التسول باعتبار أن ممارستها غير أخلاقية، وأنها من الممارسات التي تهدد الأمن والسلم المجتمعي، ويرتبط بها العديد من الجرائم.

وقد رصدت الدولة المصرية تنامي أعداد المتسولة في مصر آنذاك، وتعدُّد أشكال التسول وصوره؛ إذ كان هناك التسول الصريح أو المباشر، والتسول غير المباشر أو المقنن، وتسول غير القادر، إلى جانب التسول الاحترافي وهو أخطر أنواع التسول باعتبار أن كل من يمارسه يفتقد لأسباب ممارسته مما يزيد الرغبة في ازدياد معدلات البطالة في المجتمع المصري، كما تعددت الأساليب التي استخدمها المتسولة في تسولهم سواءً عن طريق المتاجرة بالأمراض، أو تصنُّع المرض في حال عدم وجوده، واستخدام مصطلحات ذات صبغة دينية لاستدرار عطف الأهالي، وارتداء ملابس بالية... وغيرها من الأساليب، كما قصد المتسولة الأماكن المزدحمة بالأهالي كالأزقة والحارات والأسواق والطرقات وأماكن العبادة على اختلاف نوعياتها، وتمكن قطاع كبير من المتسولة من تحقيق ثروات كبيرة من وراء ذلك النشاط.

فيما تعددت الآليات التي اتخذتها الدولة المصرية في عصر محمد علي باشا لمجابهة التسول، والفئات الممارسة له، حيث نزعت الصفة الشرعية عن المتسولة، ولم تعد تعتبرهم

طائفة حرفية مباحًا لها ممارسة أنشطتها تحت أعين الأجهزة الحكومية، بل جرَّمت التسول بكل أشكاله، ومن أجل أن يحقق هذا الإجراء نجاعته فقد عملت الدولة على تعديل سلوك الأشخاص الذين تم رصدهم يمارسون التسول بالأماكن المختلفة من خلال إلحاقهم بمستشفياتها وعياداتها من أجل تقديم الرعاية الصحية لهم، كما وفرت لهم المساكن الآمنة التي احتوت على أساسيات الحياة، وذلك عندما أقامت لهم الملاجىء والتكايا كمؤسسات اجتماعية تُؤوي من لا مأوى لهم، وتؤمنهم من خطر سكنى الطرق والمقابر وغيرها من الأماكن التي لا تستقيم معها حياة الإنسان.

وإلى جانب ذلك فامت الدولة بتوفير فرص عمل للمتسولة باعتبار أن البطالة هي أحد أهم الروافد التي تغذي التسول وتُنميه، فألحقتهم بالمؤسسات الصناعية المختلفة، والجهاز الحكومي، فضلاً عن إلحاق بعضهم بأعمال الفلاحة والزراعة، كذلك خصصت لهم إعانات مالية سنوية، وقامت بتوفير الطعام والكساء لهم، كما اهتمت بالأطفال وحمايتهم من خطر التسول، وفي الوقت نفسه عملت الدولة على تضييق رقعة المتسولة حتى لا تضم فئات جديدة؛ فاتجهت نحو رعاية الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة جدًّا أو المنعدمة أحيانًا، وحاولت أن تضمن لهم حياة كريمة؛ فرصدت معاشات للموظفين المجندين الذين يعملون في أجهزتها المختلفة، وأصابتهم عاهات جسدية أقعدتهم عن العمل، كما رصدت معاشات للنساء الأرامل ممن لا يَجِدْن من يعولهن، كما ساهمت في تزويج بعض الفتيات الفقيرات، وتدخلت لحل أزمات مواطنيها الاجتماعية التي عبروا عنها في عرضحالاتهم والتماساتهم.

وبهذه الآليات وغيرها حاولت الدولة المصرية احتواء فئة المتسولة، ودمجهم في المجتمع المصري، والاستفادة من طاقتهم في الإسهام في مشاريعها التنموية، وهو ما يعكس بوضوح اهتمام الدولة في عصر محمد علي بالإنسان المصري بنفس القدر الذي اهتمت به بالمشاريع الاقتصادية والسياسية

هوامش البحث:

(١) أميرة عبدالعظيم فضل: العوامل الاجتماعية لجريمة التسول عند المسنين دراسة سوسيولوجية على بعض المتسولين بالقاهرة الكبرى، بحث منشور بمجلة كلية الآداب– جامعة الفيوم، مج ١٦، عدد ٢، يوليو ٢٠٢٤م، ص ١٨٩.

(٢) عزت ملوك قناوي حسن: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التسول في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٦م)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث بفلسطين، عدد ١، مج ١، مارس ٢٠١٧م، ص ٦٤.

(٣) لا يستعمل عادة لفظ شحاذ في أوساط العامة، وإنما يقال له "شحات" بالتاء. انظر: أحمد تيمور: الأمثال العامية، ط ١، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٤٩م، ص ١٨؛ هبة عبدالخالق عبدالله: الغجر في مصر في القرن التاسع عشر ١٧٩٨–١٨٩٤م، رسالة دكتوراه، اشراف: أ.د/ احمد الشربيني، قسم التاريخ، كلية الآداب– جامعة القاهرة، ٢٠٢٣م، ص ٨١.

(٤) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٣٣٧.

(٥) الطوائف Gilds: جمع الطائفة، واستخدمت – كلمة طائفة– اشتقاقا من معناها اللغوى للدلالة على جماعة من أصحاب الحرفة الواحدة غرضها الدفاع عن مصالحهم المشتركة، والعمل على تحسين حال الحرفة، ويقوم نظام الطوائف على وجود ثلاث هيئات تزاول أعمال الحرفة، وهذه الهيئات هي: المعلمون والعرفاء والصبيان، وكان المعلمون– في الغالب– يستخدمون أبناءهم كعرفاء وصبيان، وبهذا كانت الحرف في مصر وراثية تنتقل من الأب إلى ابنه. ولم تكن الطوائف تقتصر على أصحاب الحرف الصناعية، بل شملت عناصر كثيرة على أسس عرقية أو دينية أو مذهبية.. وهكذا. وكان نظام الطوائف سائدًا في المجتمعات الأوروبية طوال عصر الإقطاع، كما أن هناك آراءً تُرجع هذا النظام إلى العصر الروماني. انظر: عاصم الدسوقي: دراسات في التاريخ الاقتصادي، ط ٣، مؤسسة ابن خلدون، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٥٢؛ أندريه ريمون: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ج٢، ترجمة : ناصر أحمد إبراهيم، باتسى جمال الدين عباس، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٥، ص٧٣٥.

(٦) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤– ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، إفادة صادرة إلى ضابط بيك، ص ٣١٢، ٢٨ رمضان ١٢٥٠هـ/ ٢٨ يناير ١٨٣٥م؛ الجبرتى: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج ٣، تحقيق: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ص ٢٢٦، ١٥٢.

(٧) أوليا جلبي: سياحتنامه مصر، ترجمة: محمد علي عوني، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ص ٤٨٣، ٤٨٤.

(٨) فاروق محمد العادلي: ظاهرة التسول، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١١.

(٩) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ٢، أمر من محمد علي باشا إلى مختار بك، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٥٢هـ/ ١٦ مايو ١٨٣٦م، إشراف: رءوف عباس، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٩٩.

(١٠) كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة: محمد مسعود، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٢٢م، ص ص ٥٧٧، ٥٧٨.

(١١) ميكل ونتر: المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة: إبراهيم محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٣٦٥.

(١٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ١، أمر من محمد علي باشا إلى ضابط مصر، بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٥٠هـ/ ٢٨ يناير ١٨٣٥م، ص ٤١٢؛ أوليا جلبي: المصدر السابق، ص ص٤٨٣، ٤٨٤؛

Ghazaleh,Pascale:Masters of the Trade:Crafts and Crafts people In Cairo1750-1850 .Cairo Papers In Science,Volume 22,Number3 , The American University in Cairo ,1999،p95

(١٣) الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج ١، تحقيق: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٨٧.

(١٤) أندريه ريمون: المرجع السابق، ص ٧٩٦.

(١٥) جاويش: مصطلح تركي لرتبة عسكرية صغيرة وهو رئيس العشرة، وفي الأصل بمعنى صاحب، صاحب البريد، الدليل في الحروب، مأمور أخبار واستحكامات، وقد وجد في مصر أوجاق جاويشان، ويطلق عليه أيضًا (شاويش)، ويقابلها حاليا رتبة رقيب، وهو من يُرسَل إلى بعض الأماكن من أجل فحص أحوال البلاد، وقد دخلت في اللغة العربية قبل قيام الدولة العثمانية، وتُكتب أحيانًا (جاوجان) وهو خطأ. انظر: زين العابدين شمس الدين نجم: معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١٧٤؛ مصطفى عبدالكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٦م، ص١١٩.

(١٦) أوليا جلبي: المصدر السابق، ص ص ٤٨٣، ٤٨٤.

(17) Issawi, Charles :Egypt since1800Astudy in Lop Sided development inThe Journal of Economic History. March 1961،pp4-5

(١٨) جريدة الوقائع المصرية: عدد ١٠٠، الاحد ٢٣ رجب ١٢٤٥هـ/ ١٨ يناير ١٨٣٠م

(١٩) خالد فهمي: كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، ترجمة: شريف يونس، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٤٢.

(٢٠) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٤٢- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ١٥، لائحة عمومية صادرة بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٥١هـ/ ١٦ فبراير ١٨٣٦م.

(٢١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ١، أمر من محمد علي باشا إلى زكي أفندي، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٤٤هـ/ ١٩ أبريل ١٨٢٩م، ص ٢٥٩.

(٢٢) مذكرات المستشرق الفرنسي بريس دافين: إدريس أفندي في مصر (١٨٠٧- ١٨٧٩م)، جمعها وترجمها أنور لوقا، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٣٥.

(٢٣) دار الوثائق القومية: معية سنية تركي: تراجم ملخصات دفاتر، محفظة رقم ٣٠، دفتر ٢٧، وثيقة رقم ٤٦، ترجمة الوثيقة التركية الواردة إلى أحمد أغا المعين لتنظيم أمور منوف وأشمون جريس، ١٦ صفر ١٢٤٢هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٢٦م؛ محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٥، أمر صادر بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٤٤م؛ تقرير الكولونيل كامبل، نشر بتاريخ ٣ فبراير ١٨٣٨م، محمد فؤاد شكري: بناء دولة مصر محمد علي، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٨م، ص ٧٣٩.

(٢٤) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ١، أمر من محمد علي باشا إلى زكي أفندي، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٤٤هـ/ ١٩ أبريل ١٨٢٩م، ص ٢٥٩.

(٢٥) الشبانات: إحدى قرى مركز الزقازيق بالشرقية، أصلها قرية قديمة تسمى معشوقة برغوت، وردت في التحفة من أعمال الشرقية، ولما أعيدت مساحة الأراضي في تربيع عام ٩٣٣هـ لوحظ أن هذه القرية خربت، فقُيد الزمام التابع لها باسم الشبانات؛ لأنها كانت أكبر توابع ناحية معشوقة برغوت في ذلك الوقت، وورد في دليل سنة ١٢٢٤هـ معشوقة برغوت قال وتعرف بالشبانات بولاية الشرقية، أما معشوقة برغوت التي خربت فموقعها اليوم عزبة عثمان بك شكري من توابع ناحية الشبانات، وأما الشبانات فهم جماعة من العرب ينسبون إلى عميد أسرتهم الذي يُدعى شبانة مؤسس هذه القرية. انظر: محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، القسم الثاني، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م ، ص ٨١.

(٢٦) فوة: قاعدة مركز فوة بمديرية الغربية، وردت في نزهة المشتاق على فرع النيل الغربي وقال: هي مدينة

حسنة كثيرة الفواكه والخصب، وبها أسواق وتجارات، وفي قوانين ابن مماتي وفي تحفة الإرشاد وردت محرفة باسم فور من أعمال الغربية، وفي عام ١٨٢٦م أنشىء قسم بلاد الأرز غربًا، وجعلت مدينة فوة مقرًّا له؛ لأنها أكبر قراه وأعمرها، وفي عام ١٨٧١م سمي مركز بلاد الأرز غربًا، وفي عام ١٨٩٦م سمي مركز فوة لوجود المركز بها. انظر: محمد رمزي: المرجع السابق، ج ٢، ص ١١٥.

(٢٧) أمر محرر لقائمقام فوة الأغا في ٣ ذي الحجة ١٢٣٦هـ/ ١ سبتمبر ١٨٢١م، السلطة وعرضحالات المظلومين من عصر محمد علي ١٨٢٠- ١٨٢٣م، إعداد ودراسة: ناصر عبدالله عثمان، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ص ٣٢، ٣٣.

(٢٨) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٤٢- ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ٨، وثيقة صادرة بتاريخ رجب ١٢٤٥هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٨٣٠م.

(٢٩) دار الوثائق القومية: بطاقات الدار، درج رقم ١٧ بعنوان أراضي، دفتر ٣٥ معية تركي، وثيقة رقم ٣٣٥، ص ١١٢، ٢٨ ذي الحجة ١٢٤٣هـ/ ١١ يوليو ١٨٢٧م.

(٣٠) زينب البكري: عامة القاهرة تجربة التحديث عصر محمد علي ١٨٠٥- ١٨٤٨م، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٩م، ص ٣٢٥.

(٣١) نادية عبدالمجيد ميلاد الرقيعي: ظاهرة التسول الأسباب والآثار الاجتماعية دراسة تحليلية، بحث منشور بمجلة الأستاذ، ليبيا، عدد ٢٤، ربيع ٢٠٢٣م، ص ٦١.

(٣٢)الغجر: جماعة عرقية ظهرت في وسط وغرب أوربا قبل منتصف القرن الرابع عشر الميلادي، ثم توالى ظهورهم بعد ذلك، وكانوا مختلفين في كل شئ مما أثار الرغبة في معرفة موطنهم الأصلي، وتحديد الأسباب التي دفعتهم للهجرة، وتباينت الآراء حول الأصول الأولى للغجر. لمعرفة المزيد راجع، هبة عبدالخالق: المرجع السابق، ص٢.

(٣٣) نادية عبدالمجيد ميلاد الرقيعي: المرجع السابق، ص ٦١؛ هبة عبدالخالق: المرجع السابق، ص ٨١.

(٣٤) عادل محمود النجار: الحياة الاجتماعية في صعيد مصر عصر محمد علي ١٨٠٥- ١٨٤٨م، رسالة دكتوراة، اشراف أ.د/ إسماعيل محمد زين الدين، قسم التاريخ، كلية الآداب- جامعة القاهرة، ٢٠٢٣م، ص ٥٦.

(٣٥)سكينة أحمد محمد هاشم: مشكلة التسول في المجتمع اليمنى والمتغيرات الشخصية والاجتماعية المرتبطة بها دراسة في مجال الخدمة الاجتماعية، بحث منشور بمجلة بحوث ودراسات تربوية، عدد ٦، ص١٨٣، مركز التأهيل والتطوير التربوى، جامعة تعز اليمن ٢٠٠٩

(٣٦) جريدة الوقائع المصرية: عدد ١٠٠، الأحد ٢٣ رجب ١٢٤٥هـ/ ١٨ يناير ١٨٣٠م.

(٣٧)أكياس: جمع كيسة، وهى وحدة نقد من العهد العثماني شاع تداولها في القرن التاسع عشر الميلادي، وكانت تساوى خمسة جنيهات. انظر، دار الوثائق القومية: معية سنية تركى، محفظة رقم ١، تراجم ملخصات دفاتر، دفتر ٨، ص٤، وثيقة رقم ١٤، ١١ شوال ١٢٢٣هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٨٠٨م؛ مصطفى عبدالكريم الخطيب: المرجع السابق، ص٣٧٤.

(٣٨) إدوارد وليم لين: عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم، ١٨٣٣– ١٨٣٥م، ترجمة: سهير دسوم، ط ٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩م. ص ٣٣٤.

(٣٩) سكينة أحمد محمد هاشم: المرجع السابق، ص ١٨٣.

(٤٠) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٤١) جريدة الوقائع المصرية: عدد ١٠٠، الأحد ٢٣ رجب ١٢٤٥هـ/ ١٨ يناير ١٨٣٠م؛ إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٤٢) أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، ط ١، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٣م، ص ٢٤٦.

(٤٣) إدريس أفندي في مصر، ص ٣١.

(٤٤) أحمد أمين: المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(٤٥) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٣٣٦.

(٤٦) زينب البكري: المرجع السابق، ص ص ٣٢٥، ٣٢٦.

(٤٧) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٣– ٠٠٢٠، دفتر أمور جنائية، ص ١٠٣، قانون المنتخبات الصادر ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م.

(٤٨) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤– ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ٢٦، لائحة ترتيب الغفر الصادرة بتاريخ ١٠ محرم ١٢٧٥هـ/ ٢٠ أغسطس ١٨٥٨م.

(٤٩) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٣٣٦.

(٥٠) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٤٢– ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ترجمة إفادة صادرة من محمد علي باشا إلى مأموري الضبطية، ص ٣١٣، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٥٠هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٨٣٤م؛ الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ١، أمر من محمد علي باشا إلى ضابط مصر، بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٥٠هـ/ ٢٨ يناير ١٨٣٥م، ص ٤١٢.

(٥١) جريدة الوقائع المصرية: عدد ١٠٠، الأحد ٢٣ رجب ١٢٤٥هـ/ ١٨ يناير ١٨٣٠م.

(٥٢) المصدر نفسه..

(٥٣) زينب البكري: المرجع السابق، ص ٣٢٥.

(٥٤) هبة عبدالخالق عبدالله: المرجع السابق، ص ٢٧.

(٥٥) جريدة الوقائع المصرية: عدد ١٠٠، الأحد ٢٣ رجب ١٢٤٥هـ/ ١٨ يناير ١٨٣٠م.

(٥٦) إبراهيم عبدالقادر القاعود، عواد سبيتان السردية: ظاهرة التسول كما يراها معهد الدراسات الاجتماعية في محافظة المفرق (أسباب وحلول)، بحث منشور بمجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، مج ٤، عدد ١٥، تشرين الأول ٢٠١٦م، ص ٨٨.

(٥٧) كلوت بك: المصدر السابق، ص٤١.

(٥٨) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٢٩٢.

(٥٩) أحمد أمين: المرجع السابق، ص ٢٤٦؛ سكينة أحمد محمد هاشم: المرجع السابق، ص ١٨٣.

(٦٠) الموالد: ظاهرة اجتماعية ثقافية شاملة تنطوي على جوانب اقتصادية ودينية وترويحية، تقام حول أضرحة الأولياء في أوقات منتظمة تقريبًا من كل عام، ومع أن الموالد يجب أن ترتبط بذكرى ولادة الأولياء، فإن تواريخها تحدد بشكل مجازي نظرًا لأن كثيرًا من الأولياء لم يعرف لهم تاريخ ميلاد على وجه الدقة؛ فبعضهم كانوا غرباء عن مصر، كما لا توجد سجلات تشير بدقة إلى تلك التواريخ، ولهذا كان الاحتفال بتاريخ وفاتهم ومولدهم- في كثير من الأحيان- لا يهتم بتاريخ الوفاة، بل يتوافق مع ظروف البلاد الاقتصادية. انظر: محمد صبري الدالي: التصوف وأيامه دور المتصوفة في تاريخ مصر الحديث، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٢٤٤؛ محمد الجوهري: علم الفولكلور دراسة المعتقدات الشعبية، القاهرة، ٢٠١٨م، ص ٤٦.

(٦١) دار الوثائق القومية: وثائق الطرق الصوفية، كود ٠٠٠٢٦٣- ٥٠٠٥، لائحة الإجراءات الداخلية للطرق الصوفية، ص ٧، وثيقة بدون تاريخ.

(٦٢) ضياء الكعبي: السرد العربي القديم الأنساق الثقافية وإشكاليات التأويل، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ٢٨٤.

(63) Crouchley: Investment Of Foreign Capttal In Egyptian Companies And Public Debt ، Cairo 1936،p5

(٦٤) علي الجريتلي: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٢م، ص ١٠٩.

(٦٥) جريدة الوقائع المصرية: عدد ١٠٠، الأحد ٢٣ رجب ١٢٤٥هـ، ١٨ يناير ١٨٣٠م.

(٦٦) دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية، محفظة رقم ١١٨، ملف ٥، معية تركي، ترجمة الوثيقة

رقم ٥٧ من جناب الخديو إلى ناظر الجروم (المراكب)، ٩ رمضان ١٢٤٠هـ؛ الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ١، أمر من سر عسكر مورة إلى الميرالوا محمد بك، بتاريخ ١٥ ذوالقعدة ١٢٤٥هـ/ ٨ مايو ١٨٣٠م، ص ٢٩٣

(٦٧) جريدة الوقائع المصرية: عدد ٥٨٧، السبت ٢٢ ربيع الأول ١٢٥١هـ/ ١٨ يوليو ١٨٣٥م.

(٦٨) علي الجريتلي: المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٦٩) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ١، أمر من محمد علي باشا إلى عموم مأموري الأقاليم، بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٤٦هـ/ ٢٦ أغسطس ١٨٣٠م، ص ٢٠٤.

(٧٠) جريدة الوقائع المصرية: عدد ١٠٠، الأحد ٢٣ رجب ١٢٤٥هـ/ ١٨ يناير ١٨٣٠م.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) رءوف عباس: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩- ١٩٥٢م، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ٤٥؛

Ghazaleh,Pascale: Opcit،p131

(٧٣) ترسانة: أصلها عربي وتعني دار الصناعة أي معمل السفن، ومكان لبناء السفن الحربية وغيرها وترميمها، وفي عصر محمد على أقام عدد من الترسانات ونظم مسألة تنظيم السفن الميرية والبرانية في دمياط وغيرها. انظر،دار الوثائق القومية: محافظة دمياط، كود ٠١٣٠٣٥-٣٠٠٣، أوامر تركى، صادر الى محافظ دمياط، ٢٤ ذي القعدة ١٢٦٣هـ/ ٢ نوفمبر ١٨٤٧م؛ زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص١٥٣

(٧٤) القرش: وحدة العملة المصرية، وكان يساوي أربعين ميدي، ويطلق على الجزء الواحد من الأربعين ميدي "بارة"، والجنيه المصري الواحد يساوي مائة قرش. انظر: دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠، عنوان الملف" عملات"، جدول يتضمن قيمة بعض المعاملات الأجنبية والمصرية بالنسبة للقروش المصرية، بدون تاريخ.

(٧٥) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ٢، أمر من محمد علي باشا إلى محافظ دمياط، بتاريخ ٩ ربيع آخر ١٢٥١هـ/ ٤ أغسطس ١٨٣٥م، ص ٨.

(٧٦) جريدة الوقائع المصرية: عدد ١٠٠، الأحد ٢٣ رجب ١٢٤٥هـ/ ١٨ يناير ١٨٣٠م.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) زينب البكري: المرجع السابق، ص ٣٢٣.

(٧٩) جريدة الوقائع المصرية: عدد ٥٨٧، السبت ٢٢ ربيع الأول ١٢٥١هـ/ ١٨ يوليو ١٨٣٥م.

(٨٠) عزيز خانكي: مقال عن الفقر والمرض والجهل، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٤٧م.

(٨١) بوغوص بك: هو بوغوص بك يوسفيان، ولد في أزمير سنة ١٧٦٨م، وتثقف في مدارسها حتى برع في اللغات الأرمنية والتركية واليونانية والإيطالية والفرنسية، وتعاطى في أوائل شبابه التجارة عملاً بمشورة أبيه، ثم عُين مترجمًا في قنصلية إنجلترا، وعندما توفي والده عام ١٧٩٠م جاء إلى رشيد بمصر، وعُين في بعض مصالح الجمرك، ثم انتقل إلى جمرك الإسكندرية، وعين في عهد محمد علي باشا ناظرًا للتجارة والخارجية، وتحفل الوثائق بالعديد من الأوامر الصادرة إليه من محمد علي، وتوفي عام ١٨٤٤م. انظر: دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث، محفظة رقم ٤٩، ملف رقم ١، ملخص ترجمة الوثيقة رقم ٢٤ من الجناب العالي إلى بوغوص بك ناظر التجارة، بتاريخ ١٦ جماد آخر سنة ١٢٣٨هـ / ٢٨ فبراير ١٨٢٣م، ص ٧٩؛ جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج ١، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١١م، ص ص ٢٤٣، ٢٤٤.

(٨٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ١، أمر من محمد علي باشا إلى الخواجة بوغوص بك بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٤٤هـ/ ١٨ مارس ١٨٢٩م، ص ٢٥٤.

(٨٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ١، أمر من محمد علي باشا إلى الخواجة بوغوص بك بتاريخ ٣ شعبان ١٢٣٤هـ/ ٢٨ مايو ١٨١٩م، ص ٢٧.

(٨٤) دار الوثائق القومية: معية سنية تركي، محفظة رقم ١٣، ملف ٣، تراجم ملخصات دفاتر، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٣١، من الجناب العالي إلى الشيخ إسماعيل، ٩ محرم ١٢٣٨هـ/ ٢٦ سبتمبر ١٨٢٢م؛ ديوان التجارة والمبيعات: كود ٠٠٠٠٠٥– ٣٠١٣، صادر مجلس عمومي، وثيقة رقم ١٥٢، ص ٣٠، ٢٨ ذي الحجة ١٢٦٤هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٨٤٨م.

(٨٥) دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية، محفظة رقم ٣، عدد ٩١، ملف تقسيم إداري، ٧ ذي الحجة ١٢٦٣هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٤٧م.

(٨٦) دار الوثائق القومية: ديوان التجارة والمبيعات، كود ٠٠٠١٠٢– ٣٠١٣، قيد التحريرات الواردة، وثيقة رقم ٦٤٢، ص ٣٨٤، ٢٨ جمادى الأولى ١٢٦١هـ/ ٤ يونيو١٨٤٥م.

(٨٧) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ٥٠، ملف ١، محفظة ديوان التجارة والمبيعات، من الجناب العالي إلى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات، ص ٤، ٥ رمضان ١٢٥٧هـ/ ٢١ أكتوبر ١٨٤١م.

(٨٨) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ٥٠، ملف ٣، ديوان التجارة والمبيعات، ملخص ترجمة الوثيقة التركية رقم ٩٣، من الجناب العالي إلى أرتين بك، ص ١١٣، ١٨ صفر ١٢٦١هـ/ ٢٥ فبراير ١٨٤٥م.

(٨٩) دار الوثائق القومية: ديوان التجارة والمبيعات: كود ٠٠٠١٠٣ – ٣٠١٣، وارد المعية السنية عربي، وثيقة رقم ٨٣، ص ٣٥٥، ٢٩ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ/ ٣ مايو ١٨٤٨م.

(٩٠) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، كود ٠٠٠٣٥٧ –٢٠٠٣، امر من محمد على لمأمور الضبطية، وثيقة رقم ٧، ص٤، ٧ ذي الحجة ١٢٦٤هـ/ ٢٤ أكتوبر ١٨٤٨م.

(٩١) دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية، محفظة رقم ١١٨، ملف ٥، معية تركي، دفتر ٣٢، ترجمة المكاتبة رقم ٥٥٢، من المعية السنية إلى حبيب أفندي، ١٨ ربيع الثاني ١٢٤٥هـ/ ١٧ أكتوبر ١٨٢٩م؛ أمين سامي: تقويم النيل، ج ٢، فرمان شاهاني بتاريخ آخر محرم ١٢٣٧هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٢١م، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٢٩٤.

(٩٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ٢، أمر من محمد علي باشا إلى مختار بك، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٥٢هـ/ ١٦ مايو ١٨٣٦م، ص ٩٩؛ يعقوب أرتين: الأحكام المرعية في شأن الأراضي المصرية، تعريب: سعيد عمون، ط ١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م، ص ٧٤.

(٩٣) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤ – ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، إفادة صادرة إلى ضابط بيك، ص ٣١٢، ٢٨ رمضان ١٢٥٠هـ/ ٢٨ يناير ١٨٣٥م؛ الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ١، أمر من محمد علي باشا إلى ضابط مصر، بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٥٠هـ/ ٢٨ يناير ١٨٣٥م، ص ٤١٢؛ البارستان: كلمة تستعمل اختصارًا لكلمة البيمارستان بفتح الراء وسكون السين، وهي كلمة فارسية مركبة من كلمتين "بيمار" بمعنى مريض أو عليل أو مصاب، و"ستان" بمعنى مكان أو دار، فهي بذلك تعني دار المرضى، وكانت البيمارستانات من أول عهدها إلى زمن طويل مستشفيات عامة، تعالج فيها جميع الأمراض والعلل من باطنية وجراحية ورمدية وعقلية، إلى أن أصابتها الكوارث، ودار بها الزمن، وهجرها المرضى، فأقفرت إلا من المجانين، حيث لا مكان لهم سواها. انظر: أحمد عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، مؤسسة هنداوي للثقافة، القاهرة، ٢٠١١م، ص ٨.

(٩٤) الأجزخانات: جمع أجزخانة، وهي كلمة فارسية تعني صيدلية، وهي مكونة من مقطعين " أجز" و"خانة"، وتعني بيت الأجزا، وهو اسم يطلق على المحل الذي تحفظ فيه الأدوية أو تركب أجزاؤها فيه سواء كانت معدة للبيع فيه، أو معدة لمداواة مرض مارستان معروف، وهو المعروف ببيت الدواء. انظر: زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص ١٨.

(٩٥) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤ – ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ترجمة إفادة صادرة من محمد علي باشا إلى مأموري الضبطية، ص ٣١٣، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٥٠هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٨٣٤م.

(٩٦) تقرير الكولونيل كامبل، نشر بتاريخ ٣ فبراير ١٨٣٨م، منشور في محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٧٢٦؛ رفاعة الطهطاوي: مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ص ٤٨، ٤٩.

(٩٧) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤– ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، إفادة صادرة إلى ضابط بيك، ص ٣١٢، ٢٨ رمضان ١٢٥٠هـ/ ٢٨ يناير ١٨٣٥م؛ الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ١، أمر من محمد علي باشا إلى ضابط مصر، بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٥٠هـ/ ٢٨ يناير ١٨٣٥م، ص ٤١٢.

(٩٨) التكايا: جمع تكية، وهي لفظ فارسي بمعنى زاوية، ملجأ المعوزين، رباط الصوفية، والتكية تتألف من أجنحة منها المسجد المستقل البناء، والمجمع السكني المتكامل المرافق، وقد يلحق بها بعض العناصر الأخرى ذات النفع العام مثل المدرسة والمكتبة وغير ذلك، وقد ظهرت التكية في العصر العثماني، وكانت الغاية منها إيواء وإقامة الدراويش وأبناء السبيل والفقراء والمساكين وفقراء المسافرين والمرضى أو الأشخاص الموصى عليهم، ويُجرى عليهم جميع ما يلزم لهم من مؤونة وكسوة وغير ذلك بلا مقابل من ميزانية حبست لهم. انظر: زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص ١٦٣؛ جومار: وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل، ترجمة: أيمن فؤاد سيد، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ١٩٣.

(٩٩) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، كود ٠٠٠٠٢١– ٢٠٠٣، وثيقة رقم ٨٢، ص ٦٤، غرة شعبان ١٢٦٦هـ/ ١٢ يونيو ١٨٤٨م؛ مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٣، ص ١٠٢، دفتر أمور جنائية، وثيقة بتاريخ ١٢٦١هـ/ ١٨٤٣م؛ تقرير الكولونيل كامبل، نشر بتاريخ ٣ فبراير ١٨٣٨م، منشور في محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٧٢٦.

(١٠٠) الدراويش: جمع درويش، وقد اختلفت الآراء في اشتقاق لفظة درويش؛ فمنها من يرجعها إلى أنها مشتقة من "الدراشة"، ومنها اشتقاق الدرويش بمعنى الفقير (الشحاذ– السائل)، ومنها من جعلها مشتقة من "درويزة"، وتعني بالفارسية "كداثي"؛ أي التسول والسؤال بالكف، ومنها من يجعلها "دريوش" المأخوذة من "دريوذة"؛ وتعني التسول والمسكنة، ومنها من يجعلها من "درواز" أي السؤال بالكف، أو "دريوز" بمعنى الفقر وقلة ذات اليد والسؤال. أما عن الدرويش اصطلاحًا فالمفهوم العام له هو المفلس والفقير والمسكين والمحتاج والزاهد وتارك الدنيا والمعتزل والصوفي، ويصطلح بلفظة درويش على المريد المنتمي إلى طريقة من الطرق الصوفية المعاصرة. أما المفهوم الخاص للدرويش فيرتبط في أذهاننا بأمرين؛ الفقير حقيقة، وهو المعدم ماديًّا، والفقير مجازًا باعتباره فقيرًا إلى الله حتى وإن كان غنيًّا ماديًّا. وعند البعض أن "الدرويش" هو الرجل الزاهد في متاع الحياة عن رغبة وانصراف نفس

لا عن فقر وإعدام. انظر: محمد صبري الدالي: المرجع السابق، ص ٧٨.

(١٠١) علي مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج ٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ص ٩٠، ١٩١، ٢٨٤.

(١٠٢) اسبتالية: كلمة أجنبية قيل إيطالية، وقيل فرنسية، بمعنى مستشفى أو دار المرضى. انظر: زين العابدين شمس الدين نجم: المرجع السابق، ص ٣٩.

(١٠٣) علي مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤١.

(١٠٤) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ١، مكاتبة من محمد علي باشا إلى نجيب أفندي قبو كتخدا، بتاريخ جماد أول ١٢٣٨هـ/ يناير ١٨٢٣م، ص ٧٦.

(١٠٥) سكينة أحمد محمد هاشم: المرجع السابق، ص ١٧٨.

(١٠٦) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ٢٤٨، أمر صادر لمحافظ مصر، ١٩ شوال ١٢٦٦هـ/ ٢٨ أغسطس ١٨٥٠م.

(١٠٧) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٣- ٠٠٢٠، دفتر أمور جنائية، صادر مجلس الأحكام، ص ٥٠٨، ٤ شعبان ١٢٦٤هـ/ ٦ يوليو ١٨٤٨م.

(١٠٨) جريدة الوقائع المصرية: عدد ٥٨٧، السبت ٢٢ ربيع الأول ١٢٥١هـ/ ١٨ يوليو ١٨٣٥م.

(١٠٩) زينب البكري: المرجع السابق، ص ٣٢٣.

(١١٠) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٣- ٠٠٢٠، دفتر مجموع أمور جنائية، إفادة من الحقانية لديوان الخديوي، بتاريخ ١٣ جماد أول ١٢٦٠هـ/ ٣١ مايو ١٨٤٤م.

(١١١) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤- ٠٠٢٠، ص ٢٤٨، أمر صادر لمحافظ مصر، ١٩ شوال ١٢٦٦هـ/ ٢٨ أغسطس ١٨٥٠م.

(١١٢) زينب البكري: المرجع السابق، ص ٣٢٣.

(١١٣) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٢٩، ملف ٤٣٩، ترجمة الوثيقة التركية الصادرة بتاريخ صفر ١٢٥٠هـ/ يونيو ١٨٣٤م.

(١١٤) جفلك: مفرد جفالك، وهي كلمة تركية مشتقة من أصل فارسي، وتعني الحقل الذي يزرع سنويًّا بواسطة محراث يجره ثوران، ثم اتسع مفهوم الكلمة فأصبحت تعني الأرض ورأس المال، أي المزرعة الكاملة العدة. انظر: رءوف عباس: الملكيات الزراعية المصرية ودورها في المجتمع المصري (١٨٣٧-١٩١٤م)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٤٢.

(١١٥) كفر الشيخ: قاعدة مأمورية ومركز كفر الشيخ، وهي من القرى القديمة اسمها الأصلي دمينقون،

وردت في قوانين ابن مماتي وفي تحفة الإرشاد، وفي التحفة من أعمال الغربية، وفي دليل سنة ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م دميلقون بولاية الغربية، وفي تاريع سنة ١٢٢٨هـ/ دميلاقونة وهي كفر الشيخ طلحة، وفي تاريع سنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م باسمها الحالي نسبة إلى الشيخ طلحة الشاذلي صاحب المقام الكائن بها. انظر: محمد رمزي: المرجع السابق، ج٢، ص ص ١٤٣، ١٤٤.

(١١٦) محلة إسحاق: إحدى قرى مركز كفر الشيخ بالغربية، وردت في قوانين ابن مماتي وفي تحفة الإرشاد من أعمال الغربية، وفي التحفة محلة إسحاق، وكذلك في الخطط التوفيقية، واستُبدل هذا الاسم باسم آخر هو قرية إسحاقة ابتداءً من عام ١٢٢٦هـ. انظر: محمد رمزي: المرجع السابق، ص ١٣٦.

(١١٧) علي بركات: تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣– ١٩١٤م وأثره على الحركة السياسية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ١٣٨.

(١١٨) علي مبارك: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٤١.

(١١٩) جريدة الوقائع المصرية: عدد ٥٨٧، السبت ٢٢ ربيع الأول ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

(١٢٠) الروزنامة: كلمة فارسية تتكون من مقطعين روز بمعنى اليوم، ونامة بمعنى الكتاب، أي " كتاب اليوم"، أو اليومية، أو الحساب اليومي، وهي أحد دواوين الإدارة المالية المركزية، وكانت مسئولة عن تسجيل الأراضي، وجباية الميري، وأيضًا الإنفاق على مهام البر كتشغيل كسوة الكعبة الشريفة، ونفقات قلاع الحجاز، ومرتبات مجاوري الحرمين الشريفين، وبعض أعيان استانبول، وطلبة الأزهر، والعتقاء، والقضاة، وكان يرأسها الروزنامجي أو كبير الأفندية، وقد أُلحق هذا الديوان بالمالية عام ١٨٤٩م. انظر: أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ص ١١٧، ١١٨؛ هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبدالرحيم مصطفى، مصطفى الحسيني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ١١٦؛ زين العابدين شمس الدين نجم: الدولة والمجتمع في مصر في القرن التاسع عشر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ص ١٤٣– ١٧٨؛ محمد مبروك: الإدارة المالية في عهد محمد علي ١٨٠٥– ١٨٤٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٦٥.

(١٢١) دار الوثائق القومية: معية سنية تركي: تراجم ملخصات دفاتر، محفظة رقم ٣١، دفتر ٧٨٥، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٤٣٩، من الجناب العالي إلى غيطاس أفندي، ١٩ ربيع أول ١٢٤٣هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨٢٧م.

(١٢٢) الجبرتي: المصدر السابق، ج ٣، ص ص ٢٢٦، ١٥٢.

(١٢٣) زينب البكري: المرجع السابق، ص ٣٢٢.

(١٢٤) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٣– ٠٠٢٠، دفتر مجموع أمور جنائية، ص ١٠٢، وثيقة بتاريخ ١٢٦١هـ/ ١٨٤٣م.

(١٢٥) المصدر نفسه.

(١٢٦) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤– ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ٥٧؛ القانون الهمايوني الصادر أوائل ربيع الثاني ١٢٧١هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٨٥٤م.

(١٢٧) هبة عبدالخالق: المرجع السابق، ص ١٣٧.

(١٢٨) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤– ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ٢٦، لائحة ترتيب الغفر الصادرة بتاريخ ١٠ محرم ١٢٧٥هـ/ ٢٠ أغسطس ١٨٥٨م.

(١٢٩) قانون نامة السلطاني الصادر في ٢٦ شعبان ١٢٥٥هـ/ ٣ نوفمبر ١٨٣٩م، منشور في فيليب جلاد: قاموس الإدارة والقضا، ج ٢، الإسكندرية، ١٨٩١م، ص ٥٠٠.

(١٣٠) جريدة الوقائع المصرية: عدد ١٠٠، الأحد ٢٣ رجب ١٢٤٥هـ/ ١٨ يناير ١٨٣٠م.

(١٣١) إدوارد وليم لين: المصدر السابق، ص ٣٣٦.

(١٣٢) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤– ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ١٧٧، لائحة عمومية صادرة من ديوان داوري بسكنرية بتاريخ ٢٨ ذي الحجة ١٢٦١هـ/ ٢٨ ديسمبر ١٨٤٥م.

(١٣٣) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٥– ٠٠٢٠، دفتر ترتيب وظائف، الروزنامة وترتيب المعاشات، ١٢ رمضان ١٢٦١هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٤٥م، ص ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(١٣٤) أمر محرر إلى وكيل دفتري مصر بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٣٨هـ/ ٨ فبراير ١٨٢٣م، عرضحالات المظلومين، المصدر السابق، ص ٣٧١.

(١٣٥) دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية، محفظة رقم ٢٢، عدد ٢٠٣، ملف موظفين، ٢٤ جماد أول ١٢٤٧هـ/ ٣١ أكتوبر ١٨٣١م؛ مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٥– ٠٠٢٠، دفتر ترتيبات وظائف، ترتيبات المعاشات، ١٢ رمضان ١٢٦١هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٤٥م، ص ٢٩٠.

(١٣٦) الكاشف: هو حاكم الإقليم، فعندما قسمت الأقاليم المصرية– فيما عدا العاصمة والثغور– في العصر العثماني إلى سنجقيات كان يحكمها سنجق أو كاشف، والكاشف أدنى مرتبة من السنجق، وإن كان نظيرًا له في السلطة، فكان بعض الأقاليم يحكمها سناجق، والبعض الآخر يحكمها كشاف، وكان للسنجق أن ينيب عنه كاشف في حكم سنجقيته أو جزء منها، وتسمى منطقة اختصاصه بالكشوفية، ويُختار السناجق عند تعيينهم من بين أولئك الكشافين. انظر: زين العابدين شمس الدين نجم: معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ص ٤٣٣.

(١٣٧) أمر محرر لحضرة الخزينة دار بك بتاريخ ٥ ربيع الأول ١٢٣٧هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٨٢١م، عرضحالات المظلومين، المصدر السابق، ص ١٠٧.

(١٣٨) تقرير دوهاميل، منشور في محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ص ٣٥٤، ٣٥٥.

(١٣٩) دار الوثائق القومية: معية سنية تركي، تراجم ملخصات دفاتر، محفظة ٥٥، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٧٩٢، ص ٢٠٨، ١٦ شعبان ١٢٤٩هـ/ ٢١ أبريل ١٨٤٨م.

(١٤٠) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ١، أمر من محمد علي باشا إلى ناظر الجهادية، بتاريخ ٣ ذي الحجة ١٢٤٤هـ/ ٦ يونيو ١٨٢٩م، ص ٢٦٥.

(١٤١) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي تركي، تراجم ملخصات دفاتر، محفظة رقم ٢٩، دفتر رقم ٧٧٧، ص ٤٣، لائحة صادرة بتاريخ ١٢٤٧هـ/ ١٨٣٢م.

(١٤٢) دار الوثائق القومية: معية سنية تركي، تراجم ملخصات دفاتر، محفظة ٥٥، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٧٩٢، ص ٢٠٨، ١٦ شعبان ١٢٤٩هـ/ ٢١ أبريل ١٨٤٨م.

(١٤٣) تقرير دوهاميل: منشور في محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص ص ٣٥٤، ٣٥٥.

(١٤٤) عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ط ٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١م، ص ٦٣٦.

(١٤٥) دار الوثائق القومية: مجلس أحكام، كود ٠٠٣٢٢٤– ٠٠٢٠، دفتر مجموع إدارة وإجراءات، ص ٤٣، أمر صادر للمديرين ومأموري التنظيم والمفتشين، بتاريخ ١٢٥١هـ/ ١٨٣٦م؛ الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج ١، أمر من محمد علي باشا إلى مديري الأقاليم، بتاريخ ٢٢ ربيع أول ١٢٤٣هـ/ ١٣ أكتوبر ١٨٢٧م، ص ١٨٤.

(١٤٦) دمينكة: إحدى قرى مركز دسوق بالغربية، وهي من القرى القديمة التي أنشئت في عهد الرومان باسم دمينكا، وهي كلمة رومية معناها يوم الأحد، وردت في معجم البلدان دمينكة قرية من قرى مصر غربي النيل يقصد غربي الدلتا، ووردت في قوانين ابن مماتي وفي تحفة الإرشاد، وفي التحفة من أعمال الغربية، وفي جداول وزارة الداخلية دمنكة وهو الاسم الذي وردت به في تاريع سنة ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م. انظر: محمد رمزي: المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٧.

(١٤٧) أمر محرر لحاكم الغربية بتاريخ ١٩ صفر ١٢٣٧هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٢١م، عرضحالات المظلومين، المصدر السابق، ص ١٠١.

(١٤٨) أمر محرر إلى الكتخدا بك بتاريخ ١٨ جمادى الأول ١٢٣٨هـ/ ٣١ يناير ١٨٢٣م، عرضحالات المظلومين، المصدر السابق، ص ٣٦٧.

(١٤٩) جريدة الوقائع المصرية: عدد ٦٠٥، الأربعاء ٦ ربيع آخر ١٢٥٢هـ/ ٢١ يوليو ١٨٣٦م.

(١٥٠)الضربخانة: لفظ عربي فارسي دخل العربية في العهد المملوكي واستمر في العهد العثماني، وهو لفظ مركب من مقطعين هما ضرب الدرهم ونحوه اى سكه وطبعه وخانة بمعنى منزل او دار اى دار السك او الضرب، والضربخانة اصطلاحا تعنى دار سك النقود وضربها حسب النظام الذى تقرره الدولة، وهناك العديد من الوثائق التي تشير الى مصلحة الضربخانة ودورها في تسكيك العملة المصرية. انظر، دار الوثائق القومية :ديوان شورى المعاونة، تراجم ملخصات دفاتر، محفظة رقم ٢٥، ملف رقم ١، من قلم الإيرادات الى ديوان الخزينة، وثيقة رقم ٩٧٤، ٢٢ ربيع الأول ١٢٥٩هـ/ ٢٢ ابريل ١٨٤٣م ؛سحر محمد إبراهيم: مصلحة الضربخانة بالقاهرة ١٨٤٤-١٩٦٣م، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠١٦م، ص٤٥؛ مصطفى عبدالكريم الخطيب:المرجع السابق، ص٣٠٠

(١٥١) دار الوثائق القومية: معية سنية تركي، تراجم ملخصات دفاتر، محفظة رقم ١، دفتر ١، ص ٤، ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٤، من محمد علي والي مصر إلى الصدر الأعظم، ١١ شوال ١٢٢٣هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٨٠٨م.

(١٥٢) جريدة الوقائع المصرية: عدد ٦٠٨، الأحد ١٠ ربيع آخر ١٢٥٢هـ/ ٢٥ يوليو ١٨٣٦م.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: وثائق غير منشورة مودعة بدار الوثائق القومية بكورنيش النيل بالقاهرة:

- سجلات ديوان مجلس الأحكام
- سجلات ديوان التجارة والمبيعات
- سجلات ضبطية مصر
- سجلات محافظة دمياط
- بطاقات الدار
- محافظ الأبحاث
- محافظ الوقائع المصرية
- وثائق الطرق الصوفية
- وثائق معية سنية تركي (تراجم ملخصات دفاتر)
- وثائق ديوان شورى المعاونة (تراجم ملخصات دفاتر)
- ديوان خديوي تركي (تراجم ملخصات دفاتر)

ثانيًا: وثائق منشورة:

- أمين سامي: تقويم النيل، ج ٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠م.
- الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مجلدان، إشراف: رءوف عباس، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٦– ٢٠١٠م.
- تقارير القناصل الأجانب، منشورة في محمد فؤاد شكري: بناء دولة مصر محمد علي، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٨م.
- الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، أربعة أجزاء، تحقيق: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٨م.
- رفاعة الطهطاوي: مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠م.
- السلطة وعرضحالات المظلومين من عصر محمد علي ١٨٢٠– ١٨٢٣م، إعداد ودراسة: ناصر عبدالله عثمان، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

- علي مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج ٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٤م.
- فيليب جلاد: قاموس الإدارة والقضا، ج ٢، الإسكندرية، ١٨٩١م.

ثالثًا: الدوريات:

- جريدة الوقائع المصرية

رابعًا: مصادر معربة:

- إدوارد وليم لين: عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم، ١٨٣٣– ١٨٣٥م، ترجمة: سهير دسوم، ط ٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩م.
- أندريه ريمون: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ج ٢، ترجمة: ناصر أحمد إبراهيم، باتسي جمال الدين عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- أوليا جلبي: سياحتنامه مصر، ترجمة: محمد علي عوني، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٦م.
- جومار: وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل، ترجمة: أيمن فؤاد سيد، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة: محمد مسعود، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٢٢م.
- مذكرات المستشرق الفرنسي بريس دافين: إدريس أفندي في مصر (١٨٠٧– ١٨٧٩م)، جمعها وترجمها أنور لوقا، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩١م.
- ميكل ونتر: المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة: إبراهيم محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- يعقوب أرتين: الأحكام المرعية في شأن الأراضي المصرية، تعريب: سعيد عمون، ط ١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م.

خامسًا: مراجع عربية ومعربة:

- أحمد تيمور: الأمثال العامية، ط ١، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٤٩م.
- أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م.
- أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، ط ١، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٣م.

- أحمد عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، مؤسسة هنداوي للثقافة، القاهرة، ٢٠١١م.
- جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج ١، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١١م.
- خالد فهمي: كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، ترجمة: شريف يونس، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١م.
- رءوف عباس: الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩– ١٩٥٢م، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٦م.
- _____:الملكيات الزراعية المصرية ودورها في المجتمع المصري (١٨٣٧– ١٩١٤م)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٣م.
- زين العابدين شمس الدين نجم: الدولة والمجتمع في مصر في القرن التاسع عشر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢م.
- _____: معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- زينب البكري: عامة القاهرة تجربة التحديث عصر محمد علي ١٨٠٥– ١٨٤٨م، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٩م.
- سحر محمد إبراهيم: مصلحة الضربخانة بالقاهرة ١٨٤٤– ١٩٦٣م، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٦م.
- ضياء الكعبي: السرد العربي القديم الأنساق الثقافية وإشكاليات التأويل، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥م.
- عاصم الدسوقي: دراسات في التاريخ الاقتصادي، ط ٣، مؤسسة ابن خلدون، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ط ٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١م.
- علي الجريتلي: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٢م.
- علي بركات: تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣– ١٩١٤م وأثره على الحركة السياسية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧م.
- فاروق محمد العادلي: ظاهرة التسول، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- محمد الجوهري: علم الفولكلور دراسة المعتقدات الشعبية، القاهرة، ٢٠١٨م.
- محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، القسم الثاني، ج ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م.

- محمد صبري الدالي: التصوف وأيامه دور المتصوفة في تاريخ مصر الحديث، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢م.
- محمد مبروك: الإدارة المالية في عهد محمد علي ١٨٠٥– ١٨٤٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- مصطفى عبدالكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٦م
- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبدالرحيم مصطفى، مصطفى الحسيني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦م.

سادسًا: رسائل علمية:

- عادل محمود النجار: الحياة الاجتماعية في صعيد مصر عصر محمد علي ١٨٠٥– ١٨٤٨م، رسالة دكتوراة، إشراف أ.د/ إسماعيل محمد زين الدين، قسم التاريخ، كلية الآداب– جامعة القاهرة، ٢٠٢٣م.
- هبة عبدالخالق عبدالله: الغجر في مصر في القرن التاسع عشر ١٧٩٨– ١٨٩٤م، رسالة دكتوراة، إشراف: ا.د/ احمد الشربينى، قسم التاريخ، كلية الآداب– جامعة القاهرة، ٢٠٢٣م.

سابعًا: أبحاث ومقالات منشورة:

- إبراهيم عبدالقادر القاعود، عواد سبيتان السردية: ظاهرة التسول كما يراها معهد الدراسات الاجتماعية في محافظة المفرق (أسباب وحلول)، بحث منشور بمجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، مج ٤، عدد ١٥، تشرين الأول ٢٠١٦م.
- أميرة عبدالعظيم فضل: العوامل الاجتماعية لجريمة التسول عند المسنين دراسة سوسيولوجية على بعض المتسولين بالقاهرة الكبرى، بحث منشور بمجلة كلية الآداب– جامعة الفيوم، مج ١٦، عدد ٢، يوليو ٢٠٢٤م.
- سكينة أحمد محمد هاشم: سكينة أحمد محمد هاشم: مشكلة التسول في المجتمع اليمنى والمتغيرات الشخصية والاجتماعية المرتبطة بها دراسة في مجال الخدمة الاجتماعية، بحث منشور بمجلة بحوث ودراسات تربوية، عدد ٦، مركز التأهيل والتطوير التربوى، جامعة تعز اليمن ٢٠٠٩.

- عزت ملوك قناوي حسن: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التسول في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦م)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث بفلسطين، عدد ١، مج ١، مارس ٢٠١٧م.
- عزيز خانكي: مقال عن الفقر والمرض والجهل، منشور بجريدة الاهرام بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٤٧م.
- نادية عبدالمجيد ميلاد الرقيعي: ظاهرة التسول الأسباب والآثار الاجتماعية دراسة تحليلية، بحث منشور بمجلة الأستاذ، ليبيا، عدد ٢٤، ربيع ٢٠٢٣م.

ثامنًا: مراجع أجنبية:

1- Crouchley: Investment Of Foreign Capttal In Egyptian Companies And Public Debt ، Cairo 1936
2- Ghazaleh,Pascale:Masters of the Trade:Crafts and Crafts people In Cairo1750-1850 .Cairo Papers In Science,Volume 22,Number3 , The American University in Cairo ,1999
3- Issawi, Charles :Egypt since1800Astudy in Lop Sided development inThe Journal of Economic History. March 1961